الفرنسي، وقد اعلن وزير الدفاع الاسرائيلي منذ فترة وجيزة ان اسرائيل قد تخلت عن سباق التسلح الكمي مع الدول العربية، ولهذا السبب وحده لم تعد للجيش الاسرائيلي في هذه الايام مصلحة في الانتظار امام ابواب مخازن السلاح الفرنسي. ولكن هناك مصلحة للصناعة الامنية الاسرائيلية في التوصل الى تعاون مشترك مع فرنسا في مجالات التطوير والتجارة» (**المصدر نفسه**).

وعمليا، فقد اسفرت المحادثات حول العلاقات الثنائية بين البلدين عن تحقيق اتفاق وتفاهم حول ابرز المواضيع التالية: اولا، استئناف اعمال اللجنة الفرنسية ــ الاسرائيلية التي تشكلت سنة ١٩٧١ ولم تمارس مهامها منذ ذلك الوقت. وستركز اللجنة مباحثاتها حول الوسائل المتعلقة بدفع التعاون بين الدولتين الى الامام. ثانيا، التفاهم حول عدد من بدايات التعاون المشترك بين البلدين، على غرار دراسة اساليب التنسيق في الدول الافريقية، حيث ستقوم فرنسا بمساعدة اسرائيل على تحسين علاقاتها مع تلك الدول، ثم الموافقة المبدئية من جانب فرنسا على العمل ضد المقاطعة العربية لاسرائيل، وتفاهم مبدئي حول التعاون بين البلدين في مجال الابحاث الصناعية والتطوير التكنولوجي، والاتفاق على توسيع العلاقات الثقافية بينهما، واخيرا الاتفاق المبدئي حول النظر في طلب اسرائيل شراء مفاعل ذري لتوليد الطاقة الكهربائية (**المصدر نفسه**، ١٩٨٢/٣/٧). فقد ركز المسؤولون الاسرائيليون، خلال محادثاتهم مع الوفد الفرنسي، على مسألة شراء اول مفاعل نووي ستستخدمه اسرائيل لانتاج الطاقة الكهربائية، مستغلين مسألة عدم توقيع فرنسا على معاهدة حظر نشر الاسلحة النووية مما سيسهل عليها تزويدها بمثل هذا المفاعل (ايلي العاد، **المصدر نفسه**، ١٩٨٢/٣/١٤). وفي الوقت نفسه، فانها تطالب فرنسا بعدم تقديم اية مساعدة نووية جديدة للعراق (**معاريف**، ١٩٨٢/٣/٥). ثالثا، التزمت فرنسا بمساعدة اسرائيل على حل مشاكلها المرتبطة بعلاقاتها الاقتصادية مع السوق الاوروبية المشتركة، خاصة بالنسبة الى مركزها بعد الانضمام الوشيك لاسبانيا والبرتغال الى السوق، وما يمكن ان تشكله منتجاتهم الزراعية من منافسة للمنتجات الاسرائيلية (عوزي بنزيمان، **هآرتس**، ١٩٨٢/٣/٥).

اما على الصعيد السياسي، فقد ظهرت خلافات عديدة في الرأي بين الجانبين الفرنسي والاسرائيلي في المحادثات السياسية بينهما، كما برزت في خطابي ميتران وبيغن امام الكنيست. ومصدر الخلاف هو ما اعلنه الرئيس ميتران حول حق الفلسطينيين في تجسيد حقوقهم واقامة دولة لهم في المناطق المحتلة، الامر الذي رفضه بيغن بشدة ودون اي تحفظ (**دافار**، ١٩٨٢/٣/٥). والجدير بالذكر ان ميتران ركز في خطابه على ثلاث نقاط اساسية: اولا، «ان فرنسا لن تدخر جهدا من اجل ان يعترف العالم كله بحق اسرائيل في الوجود دون اية شروط»؛ ثانيا، ان فرنسا لا تعتبر نفسها وسيطا في النزاع الشرق ــ اوسطي؛ ثالثا، ينبغي تجسيد حقوق الفلسطينيين، الامر الذي يعني في نهاية الامر اقامة دولة لهم في الاراضي المحتلة. ومما اعلنه في هذا السياق: «انني اطلب بان يكون للسكان العرب في الضفة الغربية وقطاع غزة وطن، لانه لا يمكن مطالبتهم بالتنازل عن الهوية وعن الأرض. فالفلسطينيون كأي شعب آخر، عليهم أن يقرروا مصيرهم، بشرط ان يحترموا حقوق الدول الأخرى، ويتبعوا الحوار بدلا من العنف» (**المصدر نفسه**).

وردّ بيغن بقوله: ان تأييد فرنسا لفكرة الدولة الفلسطينية في الاراضي المحتلة، يعتبر عقبة في وجه تطوير العلاقات بينها وبين اسرائيل. وهاجم بسخرية فائقة ما اعلنه وزير الخارجية الفرنسي كلود شيسون في ابوظبي والعراق عن تأييده لاقامة دولة فلسطينية، واعتبار م.ت.ف. الممثل الشرعي الوحيد للفلسطينيين. وبعد ان عدد مزايا الادارة الذاتية، شرح بيغن كالعادة «اخطار» الدولة الفلسطينية التي ستكون ــ حسب قوله ــ مجهزة بأسلحة سوفياتية. ثم تساءل: «هل يسمح الشعب الفرنسي، بعدما حدث في الحرب العالمية الثانية، بتأييد فكرة تسليم [الضفة الغربية] لعدو مدمّر؟» واخيرا اقترح على ميتران ان يتولى السعي من اجل توقيع ميثاق لدول البحر المتوسط، ينص على عدم الاعتداء المتبادل بينها، وحل نزاعاتها بطريق المفاوضات،